القصيدة النونية

لتاج الدين أبي نصر
عبدالوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكي
في الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية

قال محقِّقا «طبقات الشافعية الكبرى»: محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح الحلو رحمهما الله تعالى؛ في مقدمتهم للكتاب، في بيان الأصول التي اعتمدوها:

وقد اعتمَدْنا في نشرِ هذا الكتاب وتحقيقِهِ على:

١ ـ نسخة محفوظة بمعهد المخطوطات ـ جامعة الدول العربية ـ مصورة عن مكتبة البُدَيْري بالقُدْس، وهي مكتوبة بخط نسخ جيد، غير مرتّبة، وأوراقها مضطربة، وبها خروم، وقد تملَّكَها بعض العلماء، منهم الحافظ ابن حجر وغيرُهُ، وهي في ٥٠٠ ورقة ومقاسها ١٩× ٢٨سم.

وقد تفحَّصْنا أوراقَها، وأَعَدْنا ترتيبها، فَسلَم لنا قَدْرٌ صالحٌ منها، يشتمل على المقدِّمة، والطبقات: الأولى، والثانية، وبِهِما خرومٌ يَسِيرَةٌ، والثالثة كامِلَةٌ، وبعض لَوْحات من الرابعة، والسادسة، وبها خُرومٌ، والسابعة كامِلَةٌ.

وكان لتملك بعض العُلَماءِ لها فَضْلٌ كبيرٌ في دِقَّةِ المقابلة، حيثُ عُورِضَتْ بنسخة المصنِّف والضبط بالقلم في بعض الأماكِن. وخلال عَمَلِنا في المقدِّمة اتَّضَحَتْ لنا ملاحظات قَيِّمَةٌ تجدُها في صفحات: ٢٠ السطر ٢٠، ٦٨ السطر ١٥، ٧٨ السطر ١٨، ٨٢ السطر ١٨،

١٤٧ السطر ١٩، ١٨٧ السطر ٢٠، ١٩٧ السطر ٢٢، ٢٥٣ السطر ١٩. وقد رمزنا لهذه النسخة بالرمز: «ج».

٢ ـ نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية، تقع في ٤٥٨ ورقة، مقاسها ٣٠ × ٢٠سم بأوَّلها فهرسٌ بأسماء المُتَرْجَمين والحوادث المهمَّة، وبآخرها أدعِيَةٌ مأثورَةٌ للمصنِّف، وقد تَمَّتْ كتَابتُها في يوم الأربعاء السادس من شهر رجب سنة ١١٢٩هـ، وهي نسخةٌ كاملةٌ، نَسْخُها غَيْرُ دقيقٍ، وبها سَقْطٌ في بعض المواضِعِ، وقد لاحَظْنا أنَّ بَعْضَ هذا السَّقْط مُثْبَتٌ في الأصْل المطبوع وفي صلب: (ج)، والبعض الآخر، في المطبوع وعلى هامش: (ج). وهذه النسخة توافِق: ج غالباً، عند اختلاف النسخ. وقد رمزنا لها بالرمز: «د».

وفي بداية النسختين (ج)، (د) نَجدُ هذا الافتتاحَ:

«بسم الله الرحمٰن الرحيم، رَبِّ يَسِّرْ وأعِنْ، قال سيدنا، العبد الفقير إلى الله تعالى، قاضي القضاة، حاكم الحكّام، شيخ الإسلام، تاج الدين، مفتي فرق المسلمين، حجة الحفاظ والمفسِّرين، سيف النظّار والمتكلّمين، ناصر السنة، مؤيِّد الملة، أحد المجتهدين، خطيب الخطباء المسلمين، قدوة الفصحاء والبلغاء المفوَّهين، أبو نصر عبدالوهاب ابن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى، قاضي القضاة، حاكم الحكّام، شيخ الإسلام، تقي الدين، أوحد المجتهدين أبي الحسن علي ابن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى، قاضي القضاة، حاكم الحكام، زين الدين أبي محمد عبدالكافي بن تَمَّام الأنصاري الخَزْرَجي السُّبْكي الشافِعِي، أمْتَعَ اللّٰهُ الإسلامَ وأهلَهُ بطولِ حياتِهِ، وأعَاد عَلَيْهِم من عوارفِهِ وبركاتِهِ، آمين».

وقد طُبِعَ هذا الكتابُ طَبْعةً وحيدَةً سنة ١٣٢٤هـ بالمطبعة الحسينية بِمِصْرَ، طبعةً غاية في النُّكْر والرَّداءَةِ، شاعَ فيها التَّصْحيفُ

والتَّحريفُ، ولم يَذكُرْ ناشِرُها الأصْلَ الذي أُخِذَتْ عَنهُ؛ ولذلك فَقَدْ أَهمَلْنا ذِكْرَ كثير من الفروق بينها وبين النسخ الأخرى، ولم نَذْكُرْ من الفُروق إلا ما كان لِذِكْرِهِ وَجْهٌ.

وفي أَصْلِ الكتاب بياضٌ في بَعْضِ المواضِعِ، وتكرارٌ لِبَعْضِ التراجم، وَلِبَعْضِ الفقَرات، كذلك نَجِدُ خَلْطاً في ذِكْرِ التَّراجم، فقَدْ تَرْجَمَ ابْنُ السُّبْكِي للفَضْلِ بن محمد بن الحسين في الطبقة الثالثة، ثم عادَ فَتَرْجَمَهُ في الطَّبَقة الرابعة، ولعلّه تردَّدَ في ذِكْرِهِ في إِحْدَىٰ الطَّبَقَتَيْن، فوضَعَهُ فيهما لِعَدَمِ وثوقِهِ. كذلك نَجِدُ تكراراً لخاتمَةِ الطَّبقة الأولى؛ حَيْثُ ذَكَرَ هذه الخاتمةَ قَبْلَ ذِكْرِهِ الفوائد والمسائل عن يونس بن عبدالأعلى، ثم عاد فَخَتَمَ الطَّبَقَةَ بها.

وكلُّ هَذِهِ الهِنات مشتَرَكَةٌ بين الأُصولِ؛ المطبوعُ مِنها والمخطُوطَ، مما يدلُّ على أَنَّ المُؤَلِّفَ لَقِيَ رَبَّهُ قبل أن يَعُودَ إلى مُصَنَّفِهِ فيسدُّ الخَلَلَ، ويُكْمِلُ النَّقْصَ، ونحن الآن بِصَدَدِ تَصْويرِ نسخةٍ كاملة من «الطبقات الوسطى» مخفوظَةٍ بجامعة الدول العربية، للاستفادَةِ بها في تكميل هذا النقص، ورَتْقِ هذا الخَرْقِ.

وفي دار الكتب المصرية قطعةٌ من «الطبقات الكبرى» يُقالُ: إِنَّها بخَطِّ المصنِّف، وتشتمل على بعض التَّراجِمِ.

وقد أَخَذْنَا نفوسَنا عند العمل في هذا الكتاب، بمضاعَفَةِ الجُهْدِ، وبَذْلِ كُلِّ ما تحتَمِلُهُ الطاقَةُ في ضَبْطِ نصوصِهِ وأعلامِهِ، وتوثيقِ نقولِهِ وشواهِدِهِ، وتخريجِ أحاديثِهِ وأبياتِهِ. مع الحِرْصِ على سلامَةِ النَّصِّ، وسهولَةِ الرُّجوعِ إِلَيْهِ، ويُسْرِ الاسْتِفادَةِ مِنْهُ؛ ولذلك فقد آنْتَوَيْنا أن نُلْحِقَ بالْكِتاب فهارس كاشفة، تدلُّ على أعلامِهِ وأماكِنِهِ، وأبياتِهِ، ورَجَزِهِ، وأمثالِهِ، وآيات القرآن، وأحاديث الرسول، والكتبِ التي أَوْرَدَ ذِكْرَها المُؤَلِّفُ، وسَنُضِيفُ إلى كُلِّ ذَلِكَ ـ إنْ شاءَ اللَّهُ ـ كشَّافاً بمسائِلِ العلوم

والفنون التي احتفل بها المصنِّف، وملأ بها كتابَهُ، وقد دَفَعَنا إلى هذا الجهدِ المضاعَفِ إيمانُنا بالمكانَةِ العظيمة التي يحتلها هذا الكتاب في المكتبة العربية، وحرصنا على أن نقدِّمَهُ لجمهرةِ المُثقَّفِين، ناضِجَ الثِّمار، داني القطاف. اهـ.

وجاء في أول الجزء الثالث في بيان باقي النسخ المعتمدة، فقال المحققان رحمهما الله:

بيـــان

بدراسة المخطوطات التي يمكن الاعتماد عليها لإخراج هذا الكتاب، اتَّضَحَ لنا أَنَّهُ توجد نسخةٌ خطيةٌ بدار الكتب المصرية، تحت رقم: ١٦٣ «تاريخ».

وهذه النسخة تقع في ثلاثة مجلدات كبار، وفي المجلد الأول خَرمٌ في وسطه، نحو العشرين كرّاسة، وهي مكتوبة بقلم معتاد، وتمتاز بقلة الخطأ فيها.

وعلى الصفحة الأولى من الأجزاء الثلاثة بيان بأن الكتاب من وَقْفِ أُزْبَك بك أتابَك العساكر، وأنه جعل مقّره بالجامع إنشائه بخط الأزبكية.

وقد كتب الكتاب في مستهل رمضان سنة تسعمائة.

وعلى الجزء الأول منه: «طالعه الفقير إلى الله تعالى عبدالمحسن بن علي بدر الدين الحسني القادري نسباً، كان خازن كبير [أقرأ: كتب] الوقف في سنة ١١٠٠».

وعلى الجزء الثاني منه: «رجع إلى خزانة الوقف في أوائل شهر جمادى الأولى سنة ١١٠٩ في مدة كان عبدالمحسن القادري نسباً خازن كتب الوقف. عفي عنه».

وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف: «ز».

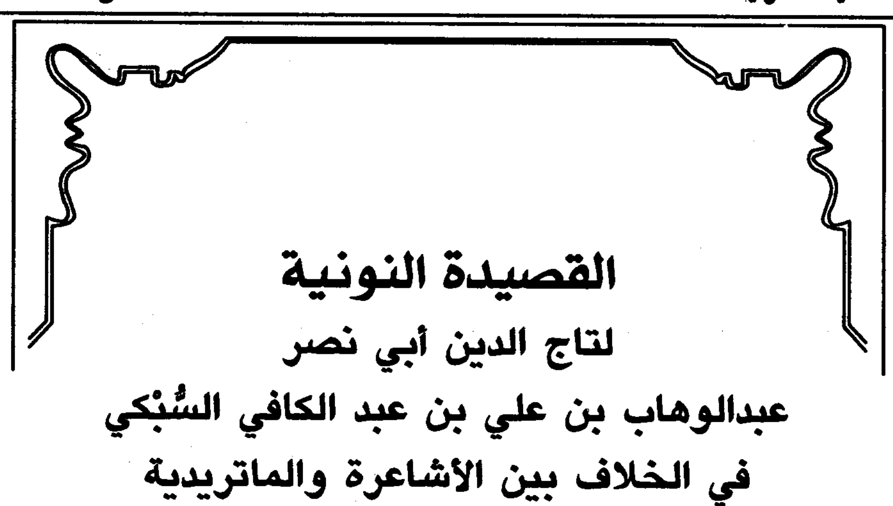
وسنحاول الاستفادة من كل ما يقع تحت أيدينا من نسخ أو أوراق للكتاب.

والله المستعان. انتهى.

وقد أثبت كامل التعليقات التي عَلَّقَها المحققان رحمهما الله تعالى، وما أضفته ذَيَّلْتُهُ باسمي ليتمَيَّز.

هذا، وقد ورد جزء من قصيدة السبكي رحمه الله في «الرحلة العياشية»، المسماة: «ماء الموائد» لأبي سالم العياشي، المتوفى عام ١٠٩٠هـ = ١٦٧٩م؛ وذلك في الصفحات: ١٧٤ ـ ١٧٦ من الجزء الثاني، من الطبعة الثانية المطبوعة بالرباط سنة ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م وقد ميَّزتُ ما ورد فيها من أبيات بأن أضفت له ترقيماً يسبق كل بيت بعد الترقيم الأول الذي يدل على ترتيبه في «طبقات الشافعية».





القصيدة النونية
لتاج الدين أبي نصر
عبدالوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكي
في الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية

قال تاج الدِّين أبو النضر عبدالوهّاب بن علي بن عبدالكافي السُّبْكي الشافعي الأشعري رحمه الله في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» ٣٧٧/٣ ـ ٣٨٩، من الطبعة التي حققها الأستاذان محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو وطَبَعَتْها مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، القاهرة، عام ١٣٨٤هـ = ١٩٦٥م:

سَمِعتُ الشَّيْخَ الإمام [الْوالِدَ] رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: ما تَضَمَّنَتْهُ «عَقِيدَةُ الطَّحاوِيّ» هُوَ ما يَعْتَقِدُه الأَشْعَرِيُّ، لا يخالِفُه إلاَّ في ثلاثِ مَسائِلَ.

قُلْتُ: أَنا أَعْلَمُ أَنّ المالِكيَّةَ كُلَّهُمْ أشاعِرَةٌ، لا أَسْتَثْني أحداً؛ وَالشافِعيَّةَ غالِبَهُم أشاعِرَةٌ، لا أَسْتَثْنِي إلاَّ مَنْ لَحِقَ مِنْهُم بتَجْسِيم أَو ٱعْتِزالٍ، مِمَّن لا يَعْبأُ اللَّهُ بِهِ؛ وَالحَنفِيَّةَ أَكْثَرَهُم أشاعِرةٌ، أَعْنِي يَعْتَقِدُونَ عَقْدَ الأَشْعَرِيِّ، لا يَخْرُجُ منْهُم إلا مَنْ لَحِقَ منهم بالْمُعْتَزِلةِ؛ والحنابِلَةَ أَكْثَرَ فضلاءِ مُتَقَدِّمِيهم أَشاعِرَةٌ، لم يَخْرُجْ مِنْهُم عن عَقِيدَةِ الأَشْعَرِيِّ إلاَّ مَنْ لَحِقَ بأَهْلِ التَّجْسِيمِ، وَهُمْ في هَذِهِ الفِرْقَةِ من الحنابلة أَكْثَرَ من غَيْرِهِمْ.

وقد تَأَمَّلْتُ «عَقِيدَةَ أبي جَعْفَرِ الطَّحاوِيّ»، فَوَجَدْتُ الأَمْرَ على ما قالَ الشَّيْخُ الإمامُ [الوالد]، وَ«عَقِيدةُ الطَّحاوِيّ» زَعَمَ أَنَّها الَّذِي عَلَيْه أبو حَنِيفة وأبو يُوسُف وَمُحمَّد، ولقد جَوَّدَ فيها، ثم تَفَحَّصْتُ[1] كُتُبَ الحَنَفِيَّةِ، فَوَجَدْتُ جَمِيعَ المسائِلِ الَّتِي بَيْنَنا وبين الحَنَفِيَّة خِلافٌ فيها ثلاثَ عَشْرة مسألة[2]، مِنْها مَعْنَوِيٌّ سِتُّ مَسائِلَ، وَالباقي لَفْظِيٌّ، وتلْك السّتُّ المعْنَوِيَّةُ لا تَقْتَضِي مُخالَفَتُهُمْ لَنا، ولا مخالَفَتُنا لَهُمْ فِيها تَكْفِيراً ولا تَبْدِيعاً. صَرَّحَ بِذَلِكَ الأسْتاذُ أبو مَنْصورِ البَغْدادِيُّ، وغَيْرُهُ من أَئِمَّتِنا وَأئِمّتِهِمْ، وَهُوَ غَنِيٌّ عن التَّصْرِيح لِظُهورِهِ.

ومن كلام الحافِظِ [ابن عساكر][3]: الأَصْحابُ مَعَ اخْتِلافِهِم في بَعْضِ المسائِلِ كُلُّهم أَجْمَعُون، على تَرْكِ تَكْفِير بَعْضِهم بَعْضاً مُجْمِعون، بِخِلافِ مَنْ عَدَاهُمْ من سائِرِ الطَّوائِفِ، وَجَمِيع الفِرَقِ، فَإِنَّهُمْ حِينَ اخْتَلَفَتْ[4] بِهِمْ مُسْتَشْنَعاتُ الأَهْواءِ وَالطُّرُق كَفَّرَ بَعْضُهُم بَعْضاً، وَرَأَىٰ تَبَرِّيهِ مِمَّنْ خالَفَهُ فَرْضاً.

قُلْتُ: وهذا حَقٌّ، وما مِثْلُ هذه المسائِلِ إلا [مثل][5] مسائِل كَثيرة اخْتَلَفَتِ الأشاعِرةُ فيها، وَكُلُّهُمْ عَنْ حِمَىٰ أبي الحسن يُناضِلون، وَبِسَيْفِهِ يقاتِلُون، أَفَتَراهُمْ يُبَدِّعُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً! ثُمَّ هَذِهِ المسائِل لم يَثْبُتْ جَمِيعُها عن الشَّيْخِ، ولا عَنْ أبي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللّهُ عنهما، كما سأَحْكي لَكَ، وَلَكِنَّ الكلامَ بِتَقْدِيرِ الصِّحَّةِ.

وَلي قَصِيدَةٌ نونِيَّةٌ، جَمَعْتُ فيها هَذهِ المسائِلَ، وَضَمَمْتُ إليها مسائِلَ، اخْتَلَفَتِ الأشاعِرَةُ فيها، مع تصويبِ بَعْضِهِم بَعْضاً في أَصْلِ

---

(١) في المطبوعة: «تصفحت» وأثبتنا ما في: ج، ز.

(٢) في الأصول: «ثلاثة عشر».

(٣) انظر: التبيين ١٤٠.

(٤) هكذا في المطبوعة. وفي ج، ز: «اختلف».

(٥) زيادة في المطبوعة على سائر الأصول.

العَقِيدَةِ، وَدَعْواهُمْ أَنَّهُمْ أَجْمَعِين[1] على السُّنَّةِ، وقد وَلَعَ كَثيرٌ من النَّاسِ بِحِفْظِ هذه القَصِيدَةِ، لا سِيَّما الحَنفِيَّةُ، وَشَرَحَها من أصحابي الشَّيْخُ الإمام العلاّمة نُور الدِّين محمد ابن أَبي الطَّيِّب الشِّيرازِيّ الشَّافِعيّ، وهو رَجُلٌ مُقِيمٌ في بلادِ كِيلاَن[2]، ورَدَ عَلَيْنا دِمَشْقَ في سنة سبع وخمسين وسبع مئة، وَأقامَ يُلازِمُ حَلْقَتِي نحو عام ونصف [عام][3]، وَلَمْ أَرَ فِيمَنْ جاءَ من العَجَم في هذا الزمان أَفْضَلَ مِنْهُ، ولا أَدْيَنَ.

وأنا أَذْكُرُ لَكَ قصيدَتي في هذا الكتابِ[4] لِتَسْتَفِيدَ منها مسائِلَ الخلافِ، وما ٱشْتَمَلَتْ عليه:

١ ـ ٱلْوَرْدُ خَدُّكَ صِيغَ مِنْ إِنْسَانِ
أَمْ في ٱلْخُدُودِ شَقائِقُ ٱلنُّعْمَانِ

٢ ـ وَٱلسَّيْفُ لَحْظُكَ سُلَّ مِنْ أَجْفَانِهِ
فَسَطَا كَمِثْلِ مُهَنَّدٍ وَسِنَانِ

٣ ـ تَاللَّهِ مَا خُلِقَتْ لِحاظُكَ بَاطِلاً
وَسُدًى تَعالَىٰ اللَّهُ عَنْ بُطْلانِ

٤ ـ وَكَذَاكَ عَقْلُكَ لَمْ يُرَكَّبْ يَا أَخِي
عَبَثاً وَيُودَعْ دَاخِلَ ٱلْجُثْمانِ

٥ ـ لَكِنْ لِيَسْعَدَ أَوْ لِيَشْقَىٰ مُؤْمِنٌ
أَوْ كافِرٌ فَبَنُو ٱلْوَرَىٰ صِنْفَانِ

---

(١) في الأصول: «أجمعون».
(٢) هذه الكاف هي الجيم الفارسية، وترسم كافاً فوقها خط موازٍ للكاف. وقال في «المراصد» ٣٦٨ «جيلان معرب من كيلان». وهي بالكَسْر: اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان.
(٣) زيادة من: ج، ز: على ما في المطبوعة.
(٤) في المطبوعة: «المكان» وأثبتنا ما في: ج، ز.

٦ ـ لَوْ شَاءَ رَبُّكَ لاَهْتَدَىٰ كُلٌّ وَلَمْ
يَحْتَجْ إِلَىٰ حَدٍّ وَلا بُرْهَانِ
٧ ـ فَٱنْظُرْ بِعَقْلِكَ وَٱجْتَهِدْ فَٱلْخَيْرُ[١] مَا
تُؤْتَاهُ عَقْلٌ رَاجِحُ ٱلْمِيزَانِ
٨ ـ وَٱطْلُبْ نَجَاتَكَ إِنَّ نَفْسَكَ وَٱلْهَوَىٰ
بَحْرانِ فِي ٱلدَّرَكَاتِ يَلْتَقِيَانِ
٩ ـ نَارٌ يَرَاهَا ذُو ٱلْجَهَالَةِ جَنَّةً
وَيَخُوضُ مِنْهَا[٢] فِي حَمِيمٍ آنِ
١٠ ـ وَيَظَلُّ فِيهَا مِثْلَ صَاحِب بِدْعَةٍ
يَتَخَيَّلُ ٱلْجَنَّاتِ فِي ٱلنِّيرَانِ

مِنْهَا:

١١ ـ كَذَبَ ٱبْنُ فَاعِلَةٍ يَقُولُ لِجَهْلِهِ[٣]
ٱللَّهُ جِسْمٌ لَيْسَ كَٱلْجُسْمَانِ
١٢ ـ لَوْ كَانَ جِسْماً كَانَ كَالأَجْسَامِ يَا
مَجْنُونُ فَٱصْغِ وَعَدِّ عَنْ بُهْتَانِ
١٣ ـ وَٱتَّبِعْ صِرَاطَ ٱلْمُصْطَفَىٰ فِي كُلِّ مَا
يَأْتِي وَخَلِّ وَسَاوِسَ ٱلشَّيْطَانِ
١٤ ـ وَٱعْلَمْ بِأَنَّ ٱلْحَقَّ مَا كَانَتْ عَلَيْـ
ـهِ صَحَابَةُ ٱلْمَبْعُوثِ مِنْ عَدْنَانِ
١٥ ـ مَنْ أَكْمَلَ ٱلدِّينَ ٱلْقَوِيمَ وَبَيَّنَ ٱلْـ
ـحُجَجَ ٱلَّتِي يُهْدَىٰ بِهَا الثَّقَلانِ

(١) في المطبوعة: «فلخير» والمثبت من سائر الأصول.
(٢) في المطبوعة: «فيها» والمثبت من سائر الأصول.
(٣) في المطبوعة: «بجهله» والمثبت من سائر الأصول.

١٦ ـ قَدْ نَزَّهُوا ٱلرَّحْمَنَ عَنْ شَبَهٍ وَقَدْ
دَانُوا بِمَا قَدْ جَاءَ فِي ٱلْفُرْقَانِ
١٧ ـ وَمَضَوْا عَلَىٰ خَيْرٍ وَمَا عَقَدُوا مَجَا
لِسَ فِي صِفَاتِ ٱلْخَالِقِ ٱلدَّيَّانِ
١٨ ـ كَلاَّ وَلا ٱبْتَدَعُوا وَلا قَالُوا ٱلْبِنَا
مُتَشَابِهٌ فِي شَكْلِهِ لِلْبَانِي
١٩ ـ وَأَتَتْ عَلَىٰ أَعْقَابِهِمْ عُلَمَاؤُنَا
غَرَسُوا ثِمَاراً يَجْتَنِيهَا ٱلْجَانِي
٢٠ ـ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَكَأَحْمَدٍ
وَأَبِي حَنِيفَةَ وَٱلرِّضَا سُفْيَانِ
٢١ ـ وَكَمِثْلِ إِسْحَاقٍ وَدَاوُدٍ وَمَنْ
يَقْفُو طَرَائِقَهُمْ مِنَ ٱلأَعْيَانِ
٢٢ ـ وَأَتَىٰ أَبُو ٱلْحَسَنِ الإِمَامُ الأَشْعَرِيُّ
مُبَيِّناً لِلْحَقِّ أَيَّ بَيَانِ
٢٣ ـ وَمُنَاضِلاً عَمَّا عَلَيْهِ أُولَئِكَ الْـ
أَسْلافُ بِٱلتَّحْرِيرِ وَٱلإِتْقَانِ
٢٤ ـ مَا إِنْ يُخَالِفُ مَالِكاً وَٱلشَّافِعِيَّ
وَأَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ ٱلشَّيْبَانِي
٢٥ ـ لَكِنْ يُوَافِقُ قَوْلَهُمْ وَيَزِيدُهُ
حُسْناً بِتَحْقِيقٍ وَفَضْلِ بَيَانِ
٢٦ ـ يَقْفُو طَرَائِقَهُمْ وَيَتْبَعُ حَارِثاً
أَعْنِي مُحَاسِبَ نَفْسِهِ بِوِزَانِ
٢٧ ـ فَلَقَدْ تَلَقَّى حُسْنَ مَنْهَجِهِ عَنِ الْـ
أَشْيَاخِ أَهْلِ ٱلدِّينِ وَٱلْعِرْفَانِ

٢٨ ـ فَلِذَاكَ تَلَقَّاهُ لأَهْلِ ٱللَّهِ يَنْـ
صُرُ قَوْلَهُمْ بِمُهَنَّدٍ وَسِنَانِ

٢٩ ـ مِثْلُ ٱبْنُ أَدْهَمَ وَٱلْفُضَيْلُ وَهَكَذَا
مَعْرُوفُ ٱلْمَعْرُوفُ فِي الإِخْوَانِ

٣٠ ـ ذُو النُّونِ أَيْضاً وَٱلسَّرِيُّ وَبِشْرُ بْـ
نُ ٱلْحَارِثِ ٱلْحَافِي بِلا فُقْدَانِ

٣١ ـ وَكَذَلِكَ ٱلطَّائِيُّ ثُمَّ شَقِيقُ ٱلْـ
بَلْخِيُّ وَطَيْفُورٌ كَذَا ٱلدَّارَانِي

٣٢ ـ وَٱلتُّسْتَرِيُّ وَحَاتِمٌ وَأَبُو تُرا
بِ عَسْكَرٌ فَٱعْدُدْ بِغَيْرِ تَوَانِ

٣٣ ـ وَكَذَاكَ مَنْصُورُ بْنُ عَمَّارٍ كَذَا
يَحْيَىٰ سَلِيلُ مُعَاذٍ ٱلرَّبَّانِي

٣٤ ـ فَلَهُ بِهِمْ حُسْنُ ٱعْتِقَادٍ مِثْلُ مَا
لَهُمُ بِهِ ٱلتَّأْيِيدُ يَوْمَ رِهَانِ

٣٥ ـ إِذْ يُجْمَعُ ٱلْخَصْمَانِ يَوْمَ جِدَالِهِمْ
وَلِمَا تَحَقَّقَ يَسْمَعُ ٱلْخَصْمَانِ

٣٦ ـ لِمَ لا يُتَابِعُ هَؤُلاءِ وَشَيْخُهُ الـ
شَّيْخُ ٱلْجُنَيْدُ ٱلسَّيِّدُ ٱلصَّمَدَانِي

٣٧ ـ عَنْهُ ٱلتَّصَوُّفَ قَدْ تَلَقَّىٰ فَٱغْتَذَىٰ
وَلَهُ بِهِ وَبِعِلْمِهِ نُورَانِ

٣٨ ـ وَرَأَىٰ أَبَا عُثْمَانِ ٱلْحِيرِيَّ(١) وَٱلنُّـ
ورِيَّ يَا لَهُمَا هُمَا ٱلرَّجُلانِ

---

(١) في: ج، ز: «الخيري» بالخاء المعجمة، وهو خطأ، صوابه في د، والمطبوعة. وانظر: طبقات الصوفية: ١٧٠.

٣٩ ـ وَرَأَىٰ رُوَيْـمـاً ثُـمَّ رَامَ طَـرِيـقَـهُ
وَأَبَـا ٱلْـفَـوَارِسِ شَـاهـاً ٱلْـكِـرْمَـانِـي

٤٠ ـ وَٱلْـمَـغْـرِبِيَّ كَذَا ٱبْنَ مَسْرُوقٍ كَذَاٱلْـ
بُـشْـرِيَّ[1] قَـوْمٌ أَفْـرَسُ ٱلْـفُـرْسَـانِ

٤١ ـ وَأَظُـنُّـهُ لَـمْ يَـلْـتَـقِ ٱلْـخَـرَّازَ بَـلْ
قِـيـلَ ٱلْـتَـقَـىٰ سَـمْـنُـونَ فـي سِـمْـنَـانِ

٤٢ ـ وَكَـذَاكَ لِـلْـجَـلاَّءِ[2] لَـمْ يَـنْـظُـرْ وَلا ٱبْـ
نِ عَـطَـا[3] وَلا ٱلْـخَـوَّاصِ ثُـمَّ بُـنَـانِ

٤٣ ـ وَكَـذَاكَ مُـمْـشَـاذُ مَـعَ ٱلـدُّقِّـيِّ مَـعْ
خَـيْـرٍ وَهَـذَا غَـالِـبُ ٱلْـحُـسْـبَـانِ

٤٤ ـ وَكَـذَاكَ أَصْـحَـابُ ٱلـطَّـرِيـقَـةِ بَـعْـدَهُ
ضَـبَـطُـوا عَـقَـائِـدَهُ بِـكُـلِّ عِـنَـانِ

٤٥ ـ وَتَـتَـلْـمَـذَ الـشِّـبْـلِـيُّ بَـيْـنَ يَـدَيْـهِ وَٱبْـ
نُ خَـفِـيـفٍ وَٱلـثَّـقَـفِـيُّ وَٱلْـكَـتَّـانِـي[4]

٤٦ ـ وَخَـلائِـقٌ كَـثُـرُوا فَـلا أُحْـصِـيـهِـمُ
وَرَبَـوْا عَـلَـىٰ ٱلْـيَـاقُـوتِ وَٱلْـمَـرْجَـانِ

٤٧ ـ ٱلْـكُـلُّ مُـعْـتَـقِـدُونَ أَنَّ إِلَـٰهَـنَـا
مُـتَـوَحِّـدٌ فَـرْدٌ قَـدِيـمٌ دَانِ

---

(١) في المطبوعة: «السري» وهو في ج، ز غير واضح. وإن كانت وضعت نقطة فوق السين في: ج وأمام البيت كتبت «ط» أي: طبق الأصل، علامة التشكك. ولعل ما أثبتنا هو الصواب، وبه يسلم الوزن. وانظر: طبقات الصوفية: ١٧٦.

(٢) في المطبوعة: «للحلاج» وهو خطأ. صوابه من سائر الأصول. وانظر: طبقات الصوفية: ١٧٦.

(٣) في المطبوعة: «عطاء والخواص» والمثبت من سائر الأصول.

(٤) في المطبوعة: «الكناني» ولم ينقط في ج، ز سوى النون الثانية. وأثبتنا الصواب من طبقات الصوفية: ٣٧٣، واللباب: ٢٨/٣.

[٤]٨ ـ حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مُتَكَلِّمٌ
عَالٍ وَلا نَعْنِي عُلُوَّ مَكَانِ
٤[٩] ـ بَاقٍ لَهُ سَمْعٌ وَإِبْصَارٌ يُرِيـ
ـدُ[١] جَمِيعَ مَا يَجْرِي مِنَ ٱلإِنْسَانِ
٥٠ ـ وَٱلشَّرُّ مِنْ تَقْدِيرِهِ لَكِنَّهُ
عَنْهُ نَهَاكَ بِوَاضِحِ ٱلْبُرْهَانِ
٥١ ـ قَدْ أَنْزَلَ ٱلْقُرْآنَ وَهْوَ كَلامُهُ
لَفَظَتْ بِهِ لِلْقَارِىءِ ٱلشَّفَتَانِ
٥٢ ـ وَإِلٰهُنَا لا شَيْءَ يُشْبِهُهُ وَلَيْـ
ـسَ بِمُشْبِهٍ شَيئاً مِنَ ٱلْحِدْثَانِ
٥٣ ـ قَدْ كَانَ مَا مَعَهُ قَدِيماً قَطُّ مِنْ
شَيْءٍ وَلَمْ يَبْرَحْ بِلا أَعْوَانِ
٥٤ ـ خَلَقَ ٱلْجِهَاتِ مَعَ ٱلزَّمَانِ مَعَ ٱلْمَكا
نِ ٱلْكُلُّ مَخْلُوقٌ عَلَىٰ الإِمْكَانِ
٥٥ ـ مَا إِنْ تَحُلُّ بِهِ ٱلْحَوَادِثُ لاَ وَلا
كَلاَّ وَلَيْسَ يَحُلُّ فِي ٱلْجُسْمَانِ
٥٦ ـ كَذَبَ ٱلْمُجَسِّمُ وَٱلْحُلُولِيُّ ٱلْكَفُو
رُ فَذانِ[٢] فِي ٱلْبُطْلانِ مُفْتَرِيَانِ[٣]
٥٧ ـ وَالاتِّحَادِيُّ ٱلْجَهُولُ وَمَنْ يَقُلْ
بِالاتِّحَادِ فَإِنَّهُ نَصْرَانِي
٥٨ ـ وَنَبِيُّنَا خَيْرُ ٱلْخَلائِقِ أَحْمَدُ
ذُو ٱلْجَاهِ عِنْدَ ٱللَّهِ ذِي ٱلسُّلْطَانِ

---

(١) في المطبوعة: «مريد» والمثبت من: ج، ز.
(٢) في الأصول: «فذين».
(٣) في المطبوعة: «مفترقان» والتصحيح من سائر الأصول.

٥٩ ـ وَلَهُ ٱلشَّفَاعَةُ وَٱلْوَسِيلَةُ وَٱلْفَضِيـ
لَـةُ وَٱللِّوَاءُ وَكَوْثَرُ ٱلظَّمْآنِ

٦٠ ـ فَٱسْأَلْ إِلٰهَكَ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
مُتَوَسِّلاً تَظْفَرْ بِكُلِّ أَمَانِ

٦١ ـ لا خَلْقَ أَفْضَلُ مِنْهُ لا بَشَرٌ وَلا
مَلَكٌ وَلا كَوْنٌ مِنَ الأَكْوَانِ

٦٢ ـ مَا ٱلْعَرْشُ مَا ٱلْكُرْسِيُّ مَا هَذِي ٱلسَّمَا
عِنْدَ ٱلنَّبِيِّ ٱلْمُصْطَفَىٰ ٱلْعَدْنَانِ

٦٣ ـ وَٱلرُّسْلُ بَعْدَ مُحَمَّدٍ دَرَجَاتُهُمْ
ثُمَّ ٱلْمَلائِكُ عَابِدُو ٱلرَّحْمَنِ

٦٤ ـ ثُمَّ ٱلصَّحَابَةُ مِثْلَ مَا قَدْ رُتِّبُوا
فَالأَفْضَلُ ٱلصِّدِّيقُ ذُو ٱلْعِرْفَانِ

٦٥ ـ ثُمَّ ٱلْعَزِيزُ(١) ٱلسَّيِّدُ ٱلْفَارُوقُ ثُمَّ
ٱذْكُرْ مَحَاسِنَ ذِي ٱلتُّقَىٰ عُثْمانِ

٦٦ ـ وَعَلِيٌّ ٱبْنُ ٱلْعَمِّ وَٱلْبَاقُونَ أَهْـ
لُ ٱلْفَضْلِ وَٱلْمَعْرُوفِ وَالإِحْسَانِ

٦٧ ـ وَالأَوْلِيَاءُ لَهُمْ كَرَامَاتٌ فَلا
تُنْكِرْ تَقَعْ فِي مَهْمَهِ ٱلْخِذْلاَنِ

٦٨ ـ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ كَرُؤْ
يَتِهِمْ لِبَدْرٍ لاحَ نَحْوَ عَيَانِ

٦٩ ـ هَذَا ٱعْتِقَادُ مَشَايِخِ ٱلإِسْلامِ وَهْـ
وَ ٱلدِّينُ فَلْتَسْمَعْ لَهُ ٱلأُذُنَانِ

---

(١) في المطبوعة: «الهزبر» والمثبت من سائر الأصول.

٧٠ ـ الأَشْـعَـرِيُّ[١] عَـلَـيْـهِ يَـنْـصُـرُهُ وَلا
يَـأْلُـو[٢] جَـزَاهُ الـلَّـهُ بِـالإِحْـسَـانِ

٧١ ـ وَكَـذَاكَ حَـالَـتُـهُ مَـعَ ٱلـنُّـعْـمَـانِ لَـمْ
يَـنْـقُـضْ عَـلَـيْـهِ عَـقَـائِـدَ الإِيـمَـانِ

٧٢ ـ ١[٣] ـ يَا صَاحِ إِنَّ عَقِيدَةَ ٱلنُّعْمَانِ وَالْـ
أَشْـعَـرِيِّ حَـقِـيـقَـةُ الإِتْـقَـانِ

٧٣ ـ ٢ ـ فَكِلاهُمَا وَاللَّهِ صَاحِبُ سُنَّةٍ
بِـهُـدَىٰ نَـبِـيِّ ٱلـلَّـهِ مُـقْـتَـدِيَـانِ

٧٤ ـ ٣ ـ لا ذَا يُـبَـدِّعُ ذَا وَلا هَـذَا وَإِنْ
تَـحْـسَـبْ سِـوَاهُ وَهَـمْـتَ فـي ٱلْـحُـسْـبَـانِ

٧٥ ـ ٤ ـ مَنْ قَالَ إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مُبْدِعٌ
رَأْيـاً فَـذَلِـكَ قَـائِـلُ ٱلْـهَـذَيَـانِ

٧٦ ـ ٥ ـ أَوْ ظَـنَّ أَنَّ الأَشْـعَـرِيَّ مُـبَـدِّعٌ
فَـلَـقَـدْ أَسَـاءَ وَبَـاءَ بِـٱلْـخُـسْـرَانِ

٧٧ ـ ٦ ـ كُـلٌّ إِمَـامٌ مُـقْـتَـدٍ ذُو سُـنَّـةٍ
كَـالـسَّـيْـفِ مَـسْـلُـولاً عَـلَـىٰ ٱلـشَّـيْـطَـانِ

٧٨ ـ ٧ ـ وَٱلْـخُـلْـفُ بَـيْـنَـهُـمَـا قَـلِـيـلٌ أَمْـرُهُ
سَـهْـلٌ بِـلا بِـدْعٍ وَلا كُـفْـرَانِ

٧٩ ـ ٨ ـ فِـيـمَـا يَـقِـلُّ مِـنَ ٱلْـمَـسَـائِـلِ عَـدُّهُ
وَيَـهُـونُ عِـنْـدَ تَـطَـاعُـنِ ٱلأَقْـرَانِ

---

(١) في المطبوعة: «والأشعري» وأسقطنا الواو حيث سقطت من سائر الأصول.
(٢) في: ج، ز، د: «قالوا» والمثبت من المطبوعة.
(٣) هذا الترقيم الثاني يوافق ما ورد في «الرحلة العياشية». بسام.

٨٠ ـ ٩ ـ وَلَقَدْ يَؤُولُ خِلافُهَا إِمَّا إِلَىٰ[١]
لَفْظٍ كَالأَسْتِثْنَاءِ فِي ٱلإِيمَانِ

● الأَشْعَرِيُّ يَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ[٢].

٨١ ـ ١٠ ـ وَكَمَنْعِهِ أَنَّ ٱلسَّعِيدَ يَضِلُّ أَوْ
يَشْقَىٰ وَنِعْمَةَ كَافِرٍ خَوَّانِ

● الأَشْعَرِيُّ يَقولُ: السَّعِيدُ مَنْ كُتِبَ في بَطْنِ أُمِّهِ سَعِيداً، وَالشَّقِيُّ مَنْ كُتِبَ في بَطْنِ أمِّه شَقِيًّا، لا يَتَبَدّلانِ[٣].

وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ: قَدْ يَكُونَ سَعِيداً ثُمَّ يَنْقَلِبُ، وَٱلعِيَاذُ باللَّهِ، شَقِيًّا وَبِٱلعَكْسِ.

وَقَدْ قَرَّرْنا هَذِه المَسْأَلَةَ في كِتَابِنَا في «شَرْحِ عَقِيدَةِ الأستاذ أبي مَنْصورٍ» وَبَيَّنَّا ٱخْتِلافَ ٱلسَّلَفِ فيها كَاخْتِلافِ ٱلْخَلَفِ، وَأَنَّ الخِلافَ لَفظِيٌّ، لا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ.

وَالأَشْعَرِيُّ يَقُولُ: لَيسَ علىٰ الْكافِرِ نِعْمَةٌ[٤] وَكُلُّ مَا يَتَقَلَّبُ فيه اسْتِدْراجٌ؛ وَأَبُو حَنيفَة يقول: عَلَيْهِ نِعْمَةٌ؛ وَوَافَقَهُ مِنَ الأشاعِرَةِ القاضِي أَبُو بِكْرٍ ٱبن البَاقِلاّنِيّ، فَهُوَ مَعَ الحَنَفِيَّةِ في هَذِهِ، كَالمَاتُرِيدِيِّ مِنْهُمْ مَعْنا في مَسْأَلَةِ الاسْتِثْناءِ.

---

(١) في المطبوعة:

ولقد يؤول الخلف بينهما إلى
والمثبت من سائر الأصول. وسيأتي الشق الثاني من التفصيل في قوله بعد:
أو للمعاني وهو ست مسائل

(٢) وهي المسألة الأولى من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٨٤؛ والفريدة الثانية والثلاثون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٤٤. بسام.

(٣) وهي المسألة الثانية من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٨٧؛ والفريدة الحادية والثلاثون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٤١. بسام.

(٤) وهي المسألة الثالثة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٩٠. بسام.

٨٢ ـ ١١ ـ وَكَذَا الرِّسَالَةُ بَعْدَ مَوْتٍ إِنْ تَكُنْ
صَـحَّـتْ وَإِلاَّ أَجْـمَـعَ ٱلـشَّـيْـخَـانِ
٨٣ ـ ١٢ ـ وَقَدِ ٱدَّعَىٰ ٱبْنُ هَوازِنٍ أُسْتَاذُنَا
فِـيـهَـا[1] ٱفْـتِـرَاءَ مِـنْ عَـدُوٍّ شَـانِ
٨٤ ـ ١٣ ـ وَهُوَ ٱلْخَبِيرُ ٱلثَّبْتُ نَقْلاً وَالإِرَا
دَةُ لَـيْـسَ يَـلْـزَمُـهَـا رِضَـا الـرَّحْـمَـنِ
٨٥ ـ ١٤ ـ فَٱلْكُفْرُ لا يَرْضَىٰ بِهِ لِعِبَادِهِ
وَيُـرِيـدُهُ، أَمْـرَانِ مُـفْـتَـرِقَـانِ
٨٦ ـ ١٥ ـ وَأَبُو حَنِيفَةَ قَائِلٌ إِنَّ ٱلإِرَا
دَةَ وَٱلـرِّضَـا أَمْـرَانِ مُـتَّـحِـدَانِ
٨٧ ـ ١٦ ـ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُنَا وَلَكِنْ لاَ يَصِحُّ
(م) وَقِـيـلَ مَـكْـذُوبٌ عَـلَـىٰ ٱلـنُّـعْـمَـانِ

مَسْأَلَةٌ[2]

● إِنْكارُ الرِّسالَةِ بَعْدَ المَوْتِ مَعْزُوَّةٌ إِلىٰ الأَشْعَرِيِّ، وَهِيَ مِنَ الْكَذِبِ عَلَيْهِ، وَإِنَّما ذَكَرْناها وَفاءً بِما ٱشْتَرَطْناهُ مِنْ أَنَّا نُنَظِّمُ كُلَّ ما عُزِيَ إِلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ صَرَّحَ بِخِلافِهَا، وَكُتُبُهُ وَكُتُبُ أَصْحابِهِ قَدْ طَبَّقَتْ [طَبَقَ][3] الأَرْضِ، وَلَيْسَ فِيها شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ فِيها خِلافُهُ.

وَمِنْ عَقائِدِنا أَنَّ الأَنْبِياءَ عَلَيْهِمُ السَّلامُ أَحْيَاءٌ في قُبُورِهِمْ، فَأَيْنَ المَوْتُ؟ وَقَدْ أَنْكَرَ الأُستاذُ ابْنُ هَوازِنَ، وَهُوَ أَبُو القاسِمِ القُشَيْرِيُّ في

---

(١) في المطبوعة: «منها» والمثبت في سائر الأصول. [وابن هوازن هو عبدالكريم بن هوازن القشيري]. بسام.
(٢) وهي المسألة الرابعة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٩٢؛ والفريدة الثالثة والثلاثون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٤٦. بسام.
(٣) ساقط من المطبوعة. وهو من: ج، ز.

كِتابِهِ «شِكايَةِ أَهْلِ السُّنَّة» الذي سَنَحْكِيهِ في هذه التَّرْجَمَةِ بتمامِهِ هَذِهِ، وَبَيَّن أَنَّها مُخْتَلَقَةٌ على الشَّيْخِ، وكذلك بَيَّنَ ذَلِك غَيْرُه.

وصَنَّفَ البَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ جُزْءاً، سَمِعْناهُ، في «حَياةِ الأَنْبِياءِ عليهم السَّلام في قُبورِهِمْ»، واشتَدَّ نَكِيرُ الأشاعِرَةِ على مَنْ نَسَبَ هذا القولَ إلى الشَّيْخِ، وقالوا: قَد ٱفْتَرَىٰ[1] عَلَيْهِ وَبَهَتَهُ.

● وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الرِّضا وَالإِرادَةِ[2]، فاعْلَمْ أَنَّ المَنْقُولَ عَنْ أبي حَنِيفَةَ اتِّحادُهُمَا، وعَنِ الأَشْعَرِيِّ افتِراقُهُمَا.

وَقِيلَ: إنَّ أَبا حَنِيفَةَ لَمْ يَقُلْ بِالاتِّحادِ فِيهِمَا، بَلْ ذَلِكَ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ، فَعَلَىٰ هذا ٱنْقَطَعَ النِّزاعُ، وَإِنَّمَا[3] الكلامُ بِتَقْدِيرِ صِحَّةِ الاتِّحادِ عِنْدَهُ[4]، وأَكْثَرُ الأشاعِرَةِ على ما يُعزَىٰ إِلىٰ أبي حَنِيفَةَ من[5] الافتِراقِ، منهم إمامُ الحَرَمَيْنِ وغَيْرُهُ، آخِرُهُم الشيخُ محيي الدِّينِ النَّوَوِيُّ، رحمَهُ اللَّهُ، قَالَ: هُما شَيْءٌ واحِدٌ، وَلَكِنِّي أَنا لا أَخْتَارُ ذَلِكَ، والحقُّ عِنْدِي أَنَّهُمَا مُفْتَرِقانِ، كما هُو مَنصوصُ الشيخ أبي الحَسَنِ:

٨٨ ـ ١٧ ـ وَكَذَاكَ إِيمانُ المُقَلِّدِ وَهْوَ مِمَّـ
ـا أَنْكَرَ ٱبْنُ هَوازِنَ ٱلرَّبَّانِي

٨٩ ـ ١٨ ـ وَلَوَ ٱنَّهُ مِمّا يَصِحُّ فَخُلْفُهُمْ
فِيهِ لِلَفْظٍ عَادَ دُونَ مَعَانِ

(١) في ج، ز: «هذا افتراء» والمثبت في المطبوعة.
(٢) وهي المسألة الخامسة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٩٧؛ والفريدة السادسة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٧٩. بسام.
(٣) في ج، ز: «وأما» والمثبت في المطبوعة.
(٤) في المطبوعة: «عنه» والمثبت من: ج، ز.
(٥) جاء بحاشية ج: «لعله سقط: عدم».

● ذَكَرُوا أَنَّ شَيْخَنَا يقولُ: إِنَّ إيمانَ المُقَلِّدِ لا يَصِحّ[1]، وأنكَرَ ذلك الأستاذ أبو القاسم، وقالَ: إِنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ، وسَنَبْحَثُ عن ذلك في ذيل سِياقِ كتاب «شكاية أهل السُّنّة» والقول على تقديرِ الصِّحَّةِ.

٩٠ ـ ١٩ ـ وكـذاك كَـسْـبُ الأشْـعَـرِيِّ وَإِنَّـهُ
صَـعْـبٌ وَلَـكِـنْ قَـامَ بِـٱلْـبُـرْهَـانِ

٩١ ـ ٢٠ ـ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِٱلْكَسْبِ مَالَ إِلَىٰ ٱعْتزَا
لِ أَوْ مَـقَـالِ ٱلْـجَـبْـرِ ذِي ٱلـطُّـغْـيَـانِ

● كَسْبُ الأَشْعَرِيِّ[2] كما هُوَ مُقَرَّرٌ في مكانِهِ أَمْرٌ يُضْطَرُّ إِلَيْهِ مَنْ يُنْكِرُ خَلْقَ الأَفْعالِ، وكَوْنَ ٱلعَبْدِ مُجْبَراً، وَالأَوَّلُ ٱعْتِزالٌ، وَالثاني جَبْرٌ، فَكُلُّ أَحَدٍ يُثْبِتُ واسِطَةً، لَكِنْ[3] يَعْسُرُ ٱلتَّعْبِيرُ عَنْها وَيُمَثِّلونَها بِٱلْفَرْقِ بَيْنَ حَرَكَةِ المُرْتَعِشِ وَالمُخْتارِ، وَقَدِ اضْطَرَبَ المُحَقِّقُونَ في تَحْرِيرِ هَذِه الواسِطَةِ، وَالحَنَفِيَّةُ سَمَّوْها الاخْتِيارُ.

وَالَّذي تَحَرَّرَ لَنا أَنَّ الاخْتِيارَ وَالْكَسْبَ عِبارَتانِ عَنْ مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ، وَلَكِنَّ الأشْعَرِيَّ آثَرَ لَفْظَ الكَسْبِ على لَفْظِ الاخْتِيارِ؛ لكونِهِ مَنْطُوقَ القُرْآنِ، وَالقَوْمُ آثَروا لَفْظَ الاخْتِيارِ، لما فِيهِ من إشْعارِ قُدْرَةِ لِلْعَبْدِ[4].

وللقاضي أبي بكر مَذْهَبٌ يَزِيدُ على مَذْهَبِ الأَشْعَرِيِّ، فَلَعَلَّهُ رَأْيُ القَوْمِ.

---

(١) وهي المسألة السادسة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ١٠٢؛ والفريدة السادسة والعشرون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٣١. بسام.
(٢) وهي المسألة السابعة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة ١٠٦؛ والفريدة السابعة والثلاثين من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة ٢٥٣. بسام.
(٣) في المطبوعة: «ولكن» والمثبت من: ج، ز.
(٤) في المطبوعة: «العبد» والمثبت من: ج، ز.

وَلإمام الحَرَمَيْنِ وَالغَزاليِّ مَذْهَبُ يَزِيدُ على المَذْهَبَيْنِ جَمِيعاً، وَيَدْنُو كُلَّ الدُّنُوِّ من الاعْتِزالِ، ولَيْسَ هُوَ هُوَ.

وَلَسْنا الآن لِتَحْرِيرِ هذه المسْأَلَةِ العَظِيمَةِ الخَطْبِ، وَقَدْ قَرَّرْناها على وَجْهِ مُخْتَصَرٍ في «شرح مختصر ابن الحاجب» وعلى وَجْهِ مبسوط فيما كَتَبْناهُ مِنْ أُصولِ الدِّياناتِ.

٩٢ ـ ٢١ ـ أَوْ لِلْمَعَانِي وَهْوَ سِتُّ مَسَائِلٍ
هَانَتْ مَدارِكُها بِدُونِ هَوَانِ

٩٣ ـ ٢٢ ـ لِلَّهِ تَعْذِيبُ المُطِيعِ وَلَوْ جَرَىٰ
مَا كَانَ مِنْ ظُلْمٍ وَلا عُدْوَانِ

٩٤ ـ ٢٣ ـ مُتَصَرِّفٌ في مُلْكِهِ فَلَهُ الَّذِي
يَخْتَارُ لَكِنْ جَادَ بِالإِحْسَانِ

٩٥ ـ ٢٤ ـ فَنَفَىٰ ٱلْعِقَابَ وَقَالَ سَوْفَ أُثِيبُهُمْ
فَلَهُ بِذَاكَ عَلَيْهِمُ فَضْلانِ

٩٦ ـ ٢٥ ـ هَذَا مَقَالُ الأَشْعَرِيِّ إِمَامِنَا
وَسِوَاهُ مَأْثُورٌ عَنِ ٱلنُّعْمَانِ

مَا قَدَّمْنا مِنَ المَسائِلِ ـ ومِنْه ما لَمْ يَصِحُّ كما عَرَفْتَ ـ هُوَ لَفْظِيٌّ كُلُّهُ، لا فائِدَةَ لِلْخلافِ فِيه.

وَمِنَ هُنَا المَسائِلُ المَعْنَوِيَّةُ، وَهِي سِتُّ مَسائِلَ. وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ الشَّيْخَ الإِمامَ كانَ يَقولُ: إِنَّ «عقيدة الطَّحاوِيِّ» لم تَشْتَمِلْ إلا على ثَلاثٍ، وَلَكِنَّا نَحْنُ جَمَعْنا الثَّلاثَ الأُخَرَ مِنْ كلام القَوْم:

● أَوَّلُهَا: أَنَّ الرَّبَّ تَعالَىٰ لَهُ عِنْدَنا أَنْ يُعَذِّبَ الطَّائِعِينَ، ويُثِيبَ العاصِينَ[1]، كُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ، وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَدْلٌ، لا حَجْرَ عَلَيْهِ

---

(١) وهي المسألة الأولى من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة ١١٥؛ والفريدة التاسعة عشر من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢١١. بسام.

في مُلْكِهِ، ولا داعِيَ لَهُ إلى فِعْلِهِ، وَعِنْدَهُمْ: يَجبُ تَعْذيبُ العاصِي وَإثابَةُ المُطِيع، وَيَمْتَنِعُ العَكْسُ.

٩٧ ـ ٢٦ ـ ووَجُوبُ مَعْرِفَةِ ٱلإلٰهِ ٱلأشْعَرِ
يُّ يَقُولُ ذَاكَ بِشِرْعَةِ ٱلدَّيَّانِ

٩٨ ـ ٢٧ ـ وَٱلْعَقْلُ لَيْسَ بِحاكِمٍ لَكِنْ لَهُ الـ
إدْرَاكُ لا حُكْمٌ عَلَىٰ ٱلحَيْوَانِ

٩٩ ـ ٢٨ ـ وَقَضَوْا بِأَنَّ ٱلْعَقْلَ يُوجِبُهَا وَفي
كُتُبِ ٱلفُرُوعِ لِصَحْبِنَا وَجْهانِ[1]

١٠٠ ـ ٢٩ ـ وَبِأَنَّ أَوْصَافَ ٱلْفِعَالِ قَدِيمَةٌ
لَيْسَتْ بِحَادِثَةٍ عَلَىٰ ٱلحِدْثانِ[2]

٣٠ ـ وَرَأَيْتُ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بأنَّ ذَلِـ
كَ كَذِب عَلَيْهِ جَاءَ مِنْ بَتَّانِ[3]

١٠١ ـ ٣١ ـ وَبِأَنَّ مَكْتُوبَ ٱلمَصاحِفِ مُنْزَلٌ
عَيْنُ ٱلكَلامِ ٱلمُنْزَلِ ٱلقُرْآنِ[4]

١٠٢ ـ ٣٢ ـ وَٱلْبَعْضُ أَنْكَرَ ذَا فَإنْ يَصْدُقْ فَقَدْ
ذَهَبَتْ مِنَ ٱلتَّعْدَادِ مَسْأَلَتَانِ

١٠٣ ـ ٣٣ ـ هَذِي وَمَسْأَلَةُ الإرادةِ قَبْلَها
أَمْرَانِ فِيمَا قِيلَ مَكْذُوبَانِ[5]

---

(١) وهي المسألة الثانية من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١١٨؛ والفريدة الثالثة والعشرين من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٢٢. بسام.
(٢) وهي المسألة الثالثة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٢٢؛ والفريدة العاشرة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٩١. بسام.
(٣) هذا البيت من «الرحلة العياشية» لم يرد في «طبقات الشافعية». بسام.
(٤) وهي المسألة الرابعة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة ١٢٧؛ والفريدة التاسعة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٨٩. بسام.
(٥) في «الرحلة العياشية»: «موضوعان» بدلاً من: «مكذوبان». بسام.

١٠٤ ـ ٣٤ ـ وَكَمَا ٱنْتَفَىٰ هَذَانِ عَنْهُمْ هَكَذَا
عَـنَّـا ٱنْـتَـفَـىٰ مِـمَّـا يُـقَـالُ ٱثْـنَـانِ

١٠٥ ـ ٣٥ ـ قَالُوا وَلَيْسَ بِجَائِزٍ تَكْلِيفُ مَا
لا يُـسْـتَـطَـاعُ فَـتًـى مِـنَ ٱلْـفِـتْـيَـانِ

١٠٦ ـ ٣٦ ـ وَعَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِنَا شَيْخُ ٱلْعِرَا
قِ وَحُـجَّـةُ الإِسْـلامِ ذُو الإِتْـقَـانِ

١٠٧ ـ ٣٧ ـ وَرَوَاهُ مُجْتَهِدُ ٱلزَّمَانِ مُحَمَّدُ ٱبْـ
نُ دَقِـيـقِ عِـيـدِ وَاضِـحُ ٱلـسُّـبْـلانِ[1]

• مَنَعُوا تَكْلِيفَ ما لا يُطَاقُ[2]، وَوَافَقَهُمْ من أصحابنا الشَّيْخُ أبو حامِدٍ الإِسْفَرَايِينِيُّ، شيخ العراقيّين، وَحُجَّةُ الإِسْلام الغَزَالِيُّ، وشَيْخُ الإسلام تقيّ الدين محمد بن علي بنِ دَقيقِ العِيد القُوصِيّ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى [أجمعين][3].

١٠٨ ـ ٣٨ ـ قَالُوا: وَتَمْتَنِعُ ٱلصَّغَائِرُ مِنْ نَبِـ
يٍّ لِـلإِلَـهِ وَعِـنْـدَنَـا قَـوْلانِ[4]

١٠٩ ـ ٣٩ ـ وَالْمَنْعُ مَرْوِيٌّ عَنِ الأُسْتَاذِ وَٱلْـ
قَـاضِـي عِـيَـاضٍ وَهْـوَ ذُو رُجْـحَـانِ

١١٠ ـ ٤٠ ـ وَبِهِ أَقُولُ وَكَانَ مَذْهَبَ وَالِدِي
دَفْـعاً[5] لِـرُتْـبَـتِـهِـمْ عَـنِ ٱلـنُّـقْـصَـانِ

(١) في ز: «السيلان» بالياء التحتية، وضبطت فيها السين بالضم، [وفي «الرحلة العياشية»: «ورآه» بدلاً من: «ورواه». بسام].

(٢) وهي المسألة الخامسة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٣٨؛ والفريدة السادسة عشر من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٠٦. بسام.

(٣) من: ج، ز.

(٤) وهي المسألة السادسة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٤٢. بسام.

(٥) في المطبوعة: «رفعا» والمثبت من سائر الأصول. [وفي «الرحلة العياشية»: «كان رأي أبي كذا». بسام].

١١١ ـ ٤١ ـ وَٱلأَشْعَرِيُّ إِمَامُنَا لَكِنَّنا
فِي ذَا نُخَالِفُهُ بِكُلِّ لِسَانِ

١١٢ ـ ٤٢ ـ وَنَقُولُ نَحْنُ عَلَىٰ طَرِيقَتِهِ وَلٰ
كِنْ صَحْبُهُ فِي ذَاكَ طَائِفَتَانِ

١١٣ ـ ٤٣ ـ بَلْ قَالَ بَعْضُ[1] ٱلأَشْعَرِيَّةِ إِنَّهُمْ
بُرَآءُ مَعْصُومُونَ مِنْ نِسْيَانِ

١١٤ ـ وَٱلْكُلُّ مَعْدُودُونَ مِنْ أَتْبَاعِهِ
لا يَخْرُجُونَ بِذَا عَنِ الإِذْعَانِ

١١٥ ـ ٤٤ ـ وَأَبُو حَنِيفَةَ هَكَذَا مَعَ شَيْخِنا
لا شَيْءَ بَيْنَهُمَا مِنَ ٱلنُّكْرَانِ

١١٦ ـ ٤٥ ـ مُتَنَاصِرانِ وَذَا ٱخْتِلافٌ هَيِّنٌ
عَارٍ عَنِ ٱلتَّبْدِيعِ وَٱلْخِذْلانِ

١١٧ ـ هَذَا الإمامُ وَقَبْلَهُ ٱلْقَاضِي يَقُو
لانِ ٱلْبَقَا[2] لِحَقِيقَةِ[3] ٱلرَّحْمَنِ

١١٨ ـ وَهُمَا كَبِيرَا ٱلأَشْعَرِيَّةِ وَهُوَ قَا
لَ بِزَائِدٍ فِي ٱلذَّاتِ[4] لِلإِمْكَانِ

١١٩ ـ وَالشَّيْخُ وَالأُسْتَاذُ مُتَّفِقَانِ فِي
عَقْدٍ وَفِي أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَانِ[5]

---

(١) في حاشية ج: «هو الأستاذ أبو إسحاق».
(٢) هكذا في المطبوعة. وفي د: «التقى». وفي ز: «التقا» وفي ج: نفس الرسم، ولكن التاء أهملت. [الإمام هو الغزالي والقاضي هو أبو بكر الباقلاني. بسام].
(٣) هكذا في المطبوعة. وفي سائر الأصول: «بحقيقة».
(٤) في المطبوعة، ز، د: «الدار» والمثبت من: ج.
(٥) الشيخ هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشِّيرازي والأستاذ هو أبو مَنْصُور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، أو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإِسْفَرَايِيني. بسام.

١٢٠ ـ وَكَذَا ٱبْنُ فُورَكٍ ٱلشَّهِيدُ وَحُجَّةُ الْـ
إِسْلَامِ خَصْمَا ٱلإِفْكِ[١] وَٱلْبُهْتَانِ

١٢١ ـ وَٱبْنُ ٱلْخَطِيبِ[٢] وَقَوْلُهُ: إِنَّ ٱلْوُجُو
دَ يَزِيدُ وَهْوَ ٱلأَشْعَرِيُّ الثَّانِي

١٢٢ ـ وَٱلاخْتِلَافُ في ٱلاسْمِ هَلْ هُوَ وَٱلْمُسَـ
مَّىٰ وَاحِدٌ لا ٱثْنَانِ أَوْ غَيْرَانِ[٣]

١٢٣ ـ وَٱلأَشْعَرِيَّةُ بَيْنَهُمْ خُلْفٌ إِذَا
عُدَّتْ مَسَائِلُهُ عَلَىٰ ٱلإِنْسَانِ

١٢٤ ـ بَلَغَتْ مِئِينَ وَكُلُّهُمْ ذُو سُنَّةٍ
أُخِذَتْ عَنْ ٱلْمَبْعُوثِ مِنْ عَدْنَانِ

١٢٥ ـ وَغَداً يُنَادِي[٤] كُلَّنا مِنْ جُمْلَةِ الـ
أَتْبَاعِ لِلأَسْلَافِ بِالإِحْسَانِ

١٢٦ ـ وَالأَشْعَرِيُّ إِمَامُنَا وَٱلسُّنَّةُ ٱلْـ
غَرَّاءُ سُنَّتُنَا مَدَىٰ الأَزْمَانِ

١٢٧ ـ وَكَذَاكَ أَهْلُ ٱلرَّأْيِ مَعْ أَهْلِ ٱلحَدِيـ
ثِ فِي ٱلاعْتِقَادِ ٱلْحَقِّ مُتَّفِقَانِ

١٢٨ ـ مَا إِنْ يُكَفِّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً وَلا
أَزْرَىٰ عَلَيْهِ وَسَامَهُ بِهَوَانِ

---

(١) هكذا في المطبوعة. وفي سائر الأصول: «الأوّلا» بتشديد الواو.

(٢) وابن الخطيب هو فخر الدين الرازي، محمد بن عمر، المشهور بابن خطيب الري، ترجم له في خاتمة «الروضة البهية»، صفحة: ١٥٦. بسام.

(٣) وردت مسألة الاسم والمسمى في خاتمة «الروضة البهية»، صفحة: ١٥٤؛ وهي الفريدة الثانية عشرة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٩٦. بسام.

(٤) هكذا ضبطت بالكسر في: ج.

١٢٩ ـ إلاَّ ٱلَّذِينَ تَمَغْزَلُوا مِنْهُمْ فَهُمْ
فِيهِ تَنَحَّتْ عَنْهُمُ ٱلْفِئَتَانِ[1]

١٣٠ ـ هَذَا الصَّوابُ فَلا تَظُنَّنْ غَيْرَهُ
وَٱعْقِدْ عَلَيْهِ بِخِنْصِرٍ وَبَنَانِ

١٣١ ـ وَرَأَيْتُ مِمَّنْ قَالَهُ حَبْرٌ لَهُ
نَبَأٌ عَظِيمٌ سَارَ فِي ٱلْبُلْدَانِ

١٣٢ ـ أَعْنِي أَبَا مَنْصُورٍ ٱلأُسْتَاذَ عَبْـ
ـدَ ٱلْقَاهِرِ ٱلْمَشْهُورَ فِي ٱلأَكْوَانِ

١٣٣ ـ هَذَا صِرَاطُ ٱللَّهِ فَٱتْبَعْهُ تَجِدْ
فِي ٱلْقَلْبِ بَرْدَ حَلاوَةِ ٱلإِيمَانِ

١٣٤ ـ وَتَرَاهُ يَوْمَ ٱلْحَشْرِ أَبْيَضَ وَاضِحاً
يُهْدِي إِلَيْكَ رَسَائِلَ ٱلْغُفْرَانِ

١٣٥ ـ وَعَلَيْهِ كَانَ ٱلسَّابِقُونَ عَلَيْهِمُ
حُلَلُ ٱلثَّنَاءِ وَمَلْبَسُ ٱلرِّضْوَانِ

١٣٦ ـ وَٱلشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيـ
ـفَةَ وَٱبْنُ حَنْبَلٍ ٱلْكَبِيرُ ٱلشَّانِ

١٣٧ ـ دَرَجُوا عَلَيْهِ وَخَلَّفُونا إِثْرَهُمْ
إِنْ نَتَّبِعْهُمْ نَجْتَمِعْ بِجِنَانِ

١٣٨ ـ أَوْ نَبْتَدِعْ فَلَسَوْفَ نَصْلَىٰ ٱلنَّارَ مَذْ
مُومِينَ مَدْحُورِينَ[2] بِٱلْعِصْيَانِ

١٣٩ ـ وَٱلْكُفْرُ مَنْفِيٌّ فَلَسْتُ مُكَفِّراً
ذَا بِدْعَةٍ شَنْعَاءَ فِي ٱلنِّيرَانِ

---

(١) في المطبوعة: «الفتيان» والمثبت من سائر الأصول.

(٢) في المطبوعة: «مأخوذين» والمثبت من سائر الأصول.

١٤٠ ـ بَلْ كُلُّ أَهْلِ ٱلْقِبْلَةِ ٱلإِيمانُ يَجْـ
مَعُهُمْ وَيَفْتَرِقُونَ كَٱلْوُحْدَانِ

١٤١ ـ فَأَجَارَنَا ٱلرَّحْمَنُ بِٱلْهَادِي ٱلنَّبِيِّ
(م) مُحَمَّدٍ مِنْ نَارِهِ بِأَمَانِ

١٤٢ ـ صَلَّىٰ عَلَيْهِ ٱللَّهُ مَا وَضَحَ ٱلضُّحَىٰ
وَبَدَا بِدَيْجُورِ ٱلدُّجَىٰ ٱلنَّسْرَانِ(١)

١٤٣ ـ وَالآلِ وَٱلصَّحْبِ ٱلْكِرَامِ وَمِنْهُمُ ٱلصِّـ
دِّيقُ وَٱلْفَارُوقُ مَعْ عُثْمَانِ

١٤٤ ـ وَعَلِيٌّ ٱبْنُ ٱلْعَمِّ وَٱلْبَاقُونَ إِنَّـ
(م) هُمُ ٱلنُّجُومُ لِمُقْتَدٍ حَيْرَانِ

❁ ❁ ❁

(١) قال في المصباح (ن س ر): «والنسر: كوكب، وهما اثنان، يقال لأحدهما: النسر الطائر، وللآخر: النسر الواقع».